بنك فلسطين بغزة وعملية التطبيع

واخيرا اتضحت الاهداف الحقيقية التي ابتغتها السلطات الاسرائيلية من وراء منع بنك فلسطين بغزة من استئناف عمله . وبان ان الضجة التي واكبت عملية المنع لم تكن سوى المقدمة المنطقية لربط استئناف البنك اعماله بعملية التطبيع مع مصر .

وبعد ان كانت السلطات العسكرية وغير العسكرية الاسرائيلية قد اعلنت رفضها القاطع لاستئناف البنك نشاطاته تراها الان قد اعلنت عن استعدادها للموافقة على هذا لموضوع . وقد جاءت هذه الموافقة الاسرائيلية بعد ان عاد احد مسؤولي البنك من مصر مؤخرا حاملا معه رسالة رسمية بان السلطات المصرية قد رفعت الحجز الذي كانت قد فرضته على اموال البنك المودعة منذ سنوات طويلة في البنوك المصرية .

ويشير بعض المراقبين وخاصة اولئك الذين تربطهم علاقة قوية بقطاع غزة ان عملية التمنع والدلال التي مارستها السلطات الاسرائيلية بحق اصحاب البنك قد استهدفت افهامهم ان ثمن الحصول على ترخيص باستئناف نشاط البنك يكمن في الاندماج في عملية تطبيع العلاقات الاسرائيلية المصرية وتسهيل الغرض امام عمل مجموعة من مؤيدي الحكم الذاتي في القطاع .

وعلى هذا وطبقا لما يعتقده اولئك المراقبون انفسهم فان السلطات الاسرائيلية والمصرية قد اوكلت لبنك فلسطين مهمة معينة في اطار تسهيل المعاملات الاقتصادية بين الطرفين من جهة وبين مصر وكبار التجار في قطاع غزة ومن هذا المنطلق يجب النظر الى تغيير السلطات الاسرائيلية موقفها من البنـــك .

اقتصاد المانيا الغربية بين الأسطورة والواقع

قبل فترة طويلة وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية ومشروع مارشال كانت ماكنة الدعاية الغربية تصور اقتصاد المانيا الغربية بأروع الاشكال وتضفي عليه افضل الالقاب . ففي الخمسينات كانت المانيا الغربية " بلد المعجزات الاقتصادية " وفي الستينات اصبحت مجتمع " الرفاه العام "

واليوم لا تستطيع الصحف واجهزة الاعلام الغربية ان تستمر على نفس المنوال في نشاطها الدعائي . فالظروف الخاصة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وانهمار سيل المساعدات من الدول الرأسمالية على المانيا الغربية من اجل جعلها " فترينة " الرأسمالية في مواجهة التطور الاقتصادي المتنامي الذي تشهده جمهورية المانيا الديمقراطية هذه الظروف قد افرزت نتائج معينة اتسمت بالنهوض الاقتصادي في المانيا الغربية .

الا ان هذه الظروف الخاصة قد فعلت فعلها ولم يعد باستطاعتها ان تكبح الى مالا نهاية ظهور وتصاعد التناقضات الكامنة في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي نفسه .

لقد اخذت امراض الرأسمالية في التفشي في المجتمع الالماني الغربي فالتضخم اللقدي والاقتصادي يسير بخطى متسارعة واضطرت صحيفة الراسمال الكبير في المانيا ، "دي فلت" ، ان تعترف بانه لا توجد اية آمال لان تبقى الاسعار ثابتة نسبيا .

وتزايدت وثيرة التضخم النقدي في السنوات الاخيرة فاذا كانت قيمة العملة الالمانية قد انخفضت خلال الـ ٣٠ سنة الماضية بنسبة ٥٠ بالمئة فان انخفاضها في السنوات العشر الاخيرة قد زاد عن ٣٣ بالمئة .

ويلقي اصحاب الاعمال عبء تدهور الاوضاع الاقتصادية على كاهل العمال والشغيلة الالمان . ففي الوقت الذي تبين فيه دوائر البحث الاقتصادي الالمانية ان ارباح الرأسماليين ستبلغ ١٢ بالمئة هذه السنة يزداد النقص في الاجرة الاسمية والفعلية للشغيلة الالمان .

كما تزداد الهوة بين الاجور الاسمية وكمية النقد التي يتقاضاها العامل بعد احتساب مختلف انواع الخصميات . وازدادت نسبة الخصميات من الاجور (فيما عدا الضرائب) من ٢٢٠٦ بالمئة عام ١٩٧٠ الى ٣٢ بالمئة في عام ٧٩ . ويزداد عدد العاطلين عن العمل بحيث يبلغ مليون شخص في العام الماضي .

هذا ويتعرض العمال الالمان الى المزيد من الاستغلال وذلك عن طريق زيادة شدة العمل . وقد وصفت جريدة المانية يوم عمل يقوم به عامل في خط التجميع في مصنع شركة فورد بكولونيا فقالت : يجب على العامل خلال ٥٠ ثانية ان يلتقط عجلين الواحد بعد الاخر وينقلها الى خط الانتاج المتحرك ويضعهما على المحاور ويثبت كلا منها بالبراغي . ويجب على العامل ان يقوم بهذا العمل لسنوات بمعدل ٧ ساعات و ٤٠ دقيقة في اليوم .

ويؤدي هذا الوضع الى " استهلاك العمال و " بلائهم " ووقوعهم فريسة الامراض .

وقد استنتجت الصحيفة الالمانية "الرف" التي اجرت دراسة على اوضاع العمال في الصناعات الرئيسية بان كل من يريد العمل (بالشكل الذي اشرنا اليه آنفا ــ الكاتب) سيجد نفسه مضطرا الى التقاعد قبل ١٠ سنوات من الموعد الطبيعي لتقاعده، كما يؤدي هذا الامر الى زيادة عدد الاصابات وحوادث العمل حيث بلغ عدد ضحايا هذه الحوادث سنة ١٩٧٨ وحدها اكثر من مليوني عامل وبفقد ٣٠٠ عامل كل سنة عملهم بسبب اصابتهم بامراض ناجمة عن العمل ويتحول ٥٠ الف شخص الى مقعدين كما يفقد حوالي ٤ آلاف عامل حياته لنفس الاسباب .

ان هذه الوقائع جميعا تبين بجلاء ان المجتمع الالماني الغربي شانه شان جميع المجتمعات الرأسمالية لا يمكنه تحاشي امراض وتناقضات الرأسمالية . وهذا الواقع يدفع العمال الالمان الى خوض المزيد من النضالات الطبقية ويحدو بهم الى تعزيز تضامنهم ورص صفوفهم .

المهندسون الزراعيون يواجهون قرار تقليص الخدمات الزراعية

استجاب موظفو الزراعة والمهندسون الزراعيون في الضفة الغربية لقرار نقابة المهندسين الزراعيين ، واعتصموا لمدة ساعة تقريبا في دوائرهم وذلك يوم الثلاثاء ٢٥/٣/ ١٩٨٠ ، للتعبير عن استيائهم حيال الاجراءات التي اتخذها ضابط القيادة للشؤون الزراعية في الضفة الغربية .

وكانت نقابة المهندسين الزراعيين قد اصدرت بيانا في بداية هذا الاسبوع استنكرت فيه الاجراءات اللامسؤولة لسلطات الحكم العسكري والمتمثلة في تقليص الموازنة باغلاق دائرة الارشاد الزراعي وبعشرة اجهزتها الفنية والترميجات الجماعية واغلاق عدد من محطات التجارب الزراعية ومختبرات تحليل التربة والمياه ، والقضاء على دائرة الجراج، وشل المشاريع الحيوية للجمعيات التعاونية الزراعية والخدمات الارشادية

وطالب البيان بالغاء جميع الاجراءات التي اتخذت خلال الشهرين الاخيرين كما دعا لاعتصام كافة اعضاء النقابة في دوائرهم لمدة ساعة واحدة ،وعقد اجتماع لجميع اعضاء النقابة في دائرة الارشاد الزراعي يوم الخميس ١٩٨٠/٣/٢٧

المساعدات الأميركية للضفة والقطاع ليست بالامر المستحدث

انها تطالب اميركا ان تعترف بسقوط خدعة اسرائيل بانها المدافع عن المصالح الاميركية ونفوذ واشنطن في المنطقة العربية ..

وكاني بكاتب المقال يعاتب اميركا على اهمال دوره ودور الرجعية العربية في حماية المصالح الاميركية في المنطقة .

لابد من التاكيد بان المساعدات الاميركية للضفة والقطاع تستهدف تنفيذ سياسة معينة هي بالضرورة متعارضة مع اهداف وطموحات شعبنا الفلسطيني وان لم تكن متعارضة مع مصلحة كاتب الافتتاحية .

اميركا صحيفة مقدسية نبا طلب وزارة الاميركية من الكونغرس رصد مبلغ ثلاثة ملايين دولار اضافية للضفة والقطاع وذلك كجزء من برنامج المساعدة الخارجية الامنية لعام ١٩٨١م .

وفي هذه الواقعة ليست جديدة في السابق وان قدمت الحكومة الامريكية نفس المبلغ تقريبا في السنة الماضية وذلك عن طريق بعض المؤسسات مثل "انيرا" و "ايد" ومنظمة الاغاثة الكاثوليكية .

الا ان الجريدة المقدسية اياها صورت الامر وكانه حدث جديد . ورغم ان افتتاحيتها تضمنت القول باننا نرفض الصدقات الاميركية الا

التهافت على شراء الذهب يعكس خلل آليات التنمية الرأسمالية

ان ازمة الدولار المزمنة والتهافت المحموم على شراء الذهب يدلان على ان المراكز الكبرى للسلطة الاقتصادية في العالم الرأسمالي فقدت ثقتها في العملة الاميركية وانطلقت في سباق محموم للاستحواذ على الذهب والتعادن الثمينة الاخرى لان ايا من بلدان هذا النظام لا تتوفر لديها الظروف الضرورية التي تخولها اعطاء عملتها الخاصة دور عملة احتياطية .

وبنضح الان ان الرأسمالية لم تستطع التكيف مع نفس الاليات الا بعد الحرب العالمية الثانية التي وفرت لها فترة من الانطلاق الهائل : العمالة الكاملة ودور الدولار الرئيسي .

منذ عام ١٩٧٤ ونتيجة لارتفاع سعر البترول بشكل متفاوت وللتغييرات في توزيع النفوذ الاقتصادي اصبحت تلك الاليات في ازمة .

لم تؤد اعادة النظر في السياسات النقدية ولا اى محاولة اخرى ترمي لاجراء تصحيحات جزئية في النظام ، لم تؤد الى السيطرة على تسابق القوى الاقتصادية "الجنوني" ، ذلك التسابق الذي يبرز في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة دون استثناء .

في الوقت الحاضر نجد ان المانيا الاتحادية نفسها متورطة اكثر فاكثر في دوامة الازمة ، وهي التي كانت لا تزال في عام ١٩٧٨ توحي بنوع من الاستقرار الاقتصادي او على الاقل بانها قادرة على تحمل نتائج الازمة اكثر من شركائها في السوق الاوروبية المشتركة . فقد اعلن رئيس البنك المركزي الالماني مؤخرا عن وقوع تغيير عكسي في اتجاه النمو الايجابي لميزان المدفوعات لعام ١٩٨٠ ، وهو ما كانت تفتخر به المانيا منذ اكثر من عشرين سنة .

لكن البطالة تعكس كالمرآة خطورة عدم القدرة حاليا على التحكم في اقتصاديات البلدان الصناعية المتطورة .

ففي بلدان السوق الاوروبية المشتركة مثلا ، ومن اجل الحد من البطالة الى مستوى يعتبرونه عاديا في الغرب ٣ بالمئة من القوة العاملة ، يجب توفير اكثر من سبعة ملايين فرصة عمل جديدة في فترة وجيزة . وهذه المهمة مستحيلة بكل بساطة اذ انه خلال فترة اكبر قفزة اقتصادية مضت (١٩٦٨–١٩٧٠) لم تنشأ في جميع بلدان السوق سوى مليون ونصف فرصة عمل جديدة فقط .

وهذا الواقع يدحض الكثير من الاوهام الاصلاحية . لقد كشفت الرأسمالية قناع انسانيتها المزعوم . ذلك القناع الذي حاولت ان تخفي وراءه طابعها الشرس الاصيل .

ماذا وراء عدم إصدار الكتاب السنوي لسلطة المياه

انتظر الباحثون والمعنيون بشؤون المياه والزراعة صدور الكتاب السنوي حول عمل سلطة المياه في الضفة الغربية . ولكن انتظارهم كان عبثا .

فقد علم ان المسؤولين في قيادة دائرة الزراعة في الضفة لم يسمحوا باصدار الكتيب هذه السنة .

وقامت السلطات بطباعة هذا الكتيب في تل ابيب ، في العام الحالي ، وذلك خلافا للعادة المتبعة في السابق والتي كانت طباعة الكتيبات السنوية بموجبها تجرى في المطابع المحلية .